

اختتام أشغال الدورة الاستثنائية بمعهد الدفاع الوطني

لفائدة رؤساء تحرير مختلف وسائل الإعلام

الوطنية

يسرني أن أختتم أشغال الدورة الاستثنائية، التي نظمها معهد الدفاع الوطني، لفائدة رؤساء تحرير مختلف وسائل الإعلام، الوطنية. كما أرحّب بالدارسين في هذا الفضاء، وأثمن تفاعلهم مع هذه المبادرة وهو ما يبرهن على أهمية وعيهم بأهمية التكوين في إثراء مرجعيتهم في قطاعي الأمن والدفاع.

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أشيد بمجهود القائمين على معهد الدفاع الوطني، الذين حرصوا على أن يكون مضمون هذه الدورة متنوعا، وثرىا، من خلال برمجة جملة من المحاضرات، للتعريف بالمؤسسة العسكرية وتنظيمها، ومهامها، وآليات تطوير قدراتها العملياتية، لحماية البلاد، وسلامة ترابه، من التهديدات في الداخل، والخارج، ومكافحة الإرهاب.

كما أشكر القيادات العسكرية على مساهمتهم القيمة التي نتمنى أنها قد بدّدت حيرة الدارسين حول بعض المسائل العسكرية، كإقتناء الطائرات، والتجهيزات المتلائمة مع التهديدات غير التقليدية، وسواها.

إن تنظيم هذه الدورة، يؤكد حرص المؤسسة العسكرية، على الانفتاح على محيطها الخارجي، وتفاعلها مع مكونات المجتمع المدني، ومختلف وسائل الإعلام الوطنية، بما يوطّد العلاقة بينهما، خدمة للأمن القومي، في ضوء ما تشهده بلادنا، من تحديات أمنية، وتهديدات غير تقليدية، والتي تحتاج إلى تضافر جهود الجميع، لرفعها ومواجهتها.

وفي هذا المجال، يعدّ الإعلام في مقدمة القوى الفكرية، القادرة على المساهمة في التصدي للإرهاب والفكر المتطرف. غير أن التجربة التونسية اليوم حول التعاطي مع ظاهرة الإرهاب، تجرّنا للتساؤل:

✓ هل نجحت تونس في التعاطي مع هذه الظاهرة؟

✓ كيف نعمل على تجاوز الإشكاليات المطروحة؟

✓ ما هي مبادرات وزارة الدفاع الوطني في هذا المجال، للمساهمة في الارتقاء بالأداء الإعلامي والاتصالي إلى المستوى المطلوب؟

لقد انخرطت المؤسسة العسكرية في مسار الديمقراطية الناشئة، لمزيد ترسيخ الحوكمة الرشيدة، ونشر ثقافتها، والانفتاح على محيطها الخارجي، والتفاعل مع المنظمات والهيئات المستقلة، على غرار الهيئة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، ودائرة المحاسبات، والمراكز والجمعيات المهتمة بالشأن الأمني، ووسائل الإعلام، بما يدعم مكانتها ضمن مؤسسات الدولة ويعزز ثقة المجتمع فيها.

وفي هذا المجال، وبحكم أنه وسيلة رقابة مدنية، وضمير المجتمع، يضطلع الإعلام بدور هام في مساندة ودعم المؤسسة العسكرية، والأمنية، من خلال تحسيس السلطتين التشريعية، والتنفيذية بضرورة الاستجابة لحاجياتهما، وتوفير الإمكانيات اللازمة لهما، وكذلك في تعبئة الرأي العام، للوقوف إلى جانبهما أمام التهديدات غير التقليدية. كما يحملها ذلك في ذات الوقت، مسؤولية إنارة الرأي العام، حول إدارة قطاعي الأمن، والدفاع وترشيدهما، ومدى احترامهما لسيادة القانون وحقوق الإنسان، وكذلك لفت نظر القائمين على هذين القطاعين في كل ما يتصل بأمن البلاد واستقرارها.

غير أن علاقة الإعلام بالمؤسستين الأمنية والعسكرية، تطرح إشكالية على غاية من الأهمية وهي: كيف السبيل إلى تحقيق المعادلة بين احترام حق الإعلام في النفاذ إلى المعلومة لإنارة المواطن، ومراعاة خصوصيتهما من حيث العمليات العسكرية والأمنية والأسرار والمعطيات ذات العلاقة بالأمن القومي عموماً.

وما نسجله اليوم، أنه بالرغم من العراقيل الموجودة، فإن هناك إرادة حقيقية وعزم من جميع الأطراف على إيجاد أرضية عمل، تكون منطلقاً لكل طرف دون الإضرار بعمل الطرف المقابل. وخير دليل على ذلك ورشات العمل المتعددة والأيام الدراسية التي يتم تنظيمها في المجال، مما أفضى إلى إعداد وثيقة عمل أو مدونة سلوك تتضمن قواعد تضبط كيفية تعاطي جميع الأطراف مع الأحداث. وما تواجدكم هنا بيننا في رحاب معهد الدفاع الوطني إلا تأكيد على أننا نسعى جميعاً إلى تطوير الأداء الإعلامي في المجال، باختيار الصيغ المثلى لتحقيق المعادلة بين احترام حق الإعلام في النفاذ إلى المعلومة ومراعاة خصوصيات المؤسسة العسكرية.

غير أن تحقيق المعادلة لم تجد طريقها بعد، حيث إن الطرف العسكري يرى أن المتسبب في ذلك هي بعض وسائل الإعلام، في حين ترى بعض وسائل الإعلام أن الجانب العسكري لم يقدم المعلومة بالقدر الكافي.

وفي الواقع، إن هذا الأمر لا يبعث على القلق بتاتا، لأنها مرحلة من الضروري المرور بها في ظل الديمقراطية الناشئة وستأخذ وقتها الطبيعي لتتشكل صورتها النهائية والطبيعية، خاصة وقد سجلنا تحسنا في أداء وسائل الإعلام وتعاطيهم مع الأحداث الأمنية بالرغم من بعض التجاوزات في بعض الأحيان.

ونحن متأكدون، أن حصيلة هذه التجربة ستفضي حتما في نهاية المطاف إلى اختيار نموذج تونسي بحت في التعاطي الإعلامي مع الأحداث، يكون محل تقدير من قبل الهيئات الوطنية والدولية المختصة في المجال ويحترم في نفس الوقت الضوابط العسكرية وحق المواطن في النفاذ إلى المعلومة.

إن الإرهاب ظاهرة، لها سياقها، وإطارها، ومحدداتها، تنمو وتتطور، وتنتشر في بيئة لها خصائصها، ومرجعيتها العقائدية، وإطارها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. غير أن ما لوحظ لدى بعض وسائل الإعلام، على مختلف مشاربها، أنها لم تتناول ظاهرة الإرهاب بالعمق المطلوب من حيث طرح الأسئلة المحورية التالية:

ماذا حدث؟ ولماذا؟ وما هي الخلفية الحقيقية والأبعاد؟ وما هو الإطار المحلي والإقليمي والدولي؟ وكيفية معالجة هذه الظاهرة؟ كيف يجب أن يتعامل الإعلام مع الرأي العام؟ ما هو دوره في مكافحة الإرهاب؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة يُعدّ في صميم المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب، من حيث تحديد ورصد الظاهرة ومعرفة أبعادها وأسبابها، وكيفية معالجتها، وتفكيك الاستراتيجية الإعلامية للتنظيمات المتطرفة والإحاطة بمختلف مكوناتها وآلياتها وطرق عملها في الاستقطاب وتحديد المستهدفين.

ضمن هذا التمشي تصبح الرؤية واضحة حول ظاهرة الإرهاب، وتتبلور عناصر الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي يجب أن تكون جزء من الاستراتيجية الأمنية الشاملة، وفي إطار رؤية مشتركة لمختلف وسائل الإعلام، حول مكافحة الإرهاب.

ولعل أبرز عناوين هذه الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية هي:

- تنسيق السياسات الإعلامية بين وسائل الإعلام المختلفة، فيما يتعلق بالإرهاب، والأمن القومي عموماً.
- وضع إطار مرجعي ومحددات وضوابط للتعامل الإعلامي مع ظاهرة الإرهاب.
- توحيد المصطلحات وتسمية الأشياء بمسمياتها في ما يتعلق بالإرهاب، ذلك أن استخدام أيّ لفظ من ألفاظ اللغة لا يقوم على اختيار اعتباطي، وإنما هو يحمل بين طياته الخفية، موقفاً محدداً من الحدث، أو من الظاهرة التي يراد وصفها، وبالتالي فإن اختلاف المصطلحات يعكس وجهات نظر مختلفة من جهة، ويثير تشويشاً على مستوى الخطاب من جهة أخرى.
- التكوين والتدريب على كيفية التعامل مع الإرهاب وإدارة الإعلام والاتصال الأزمتي.
- لا حياد مع الإرهاب.
- اجتناب السبق الصحفي لتحقيق الربح والسعي وراء الإشهار على حساب المصلحة العليا للوطن وأمنه القومي.
- ضرورة الرجوع إلى المصادر الرسمية.
- تقديم خطاب مضمونه الأمل في المستقبل، وحثية الانتصار على الإرهابيين لرفع الروح المعنوية للمواطنين.
- الالتزام بمدونات السلوك الموحدة التي تم إعدادها.
- ضرورة أن يضطلع الإعلام بدوره التربوي والتنقيفي والبداعي وفق مضمون مستنير وحدائي.

تواجه مختلف وسائل الإعلام صعوبات في التعاطي مع المسألة الإرهابية. فظاهرة الإرهاب ظاهرة جديدة ودخيلة على مجتمعنا، ولم تكن مهيبين جميعاً لمواجهةها. لذلك حرصت الوزارة على تأهيل القائمين على مكتب الإعلام والاتصال، من خلال تشريكهم في دورات تكوينية في الداخل والخارج، حول إدارة الأزمت، وتعاطي الإعلام والاتصال مع الإرهاب، وتدعيم هذا المكتب بضباط مختصين في الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية، وتعيين ناطق رسمي باسم وزارة الدفاع الوطني.

وعلى صعيد آخر، تعمل المؤسسة العسكرية على الانفتاح على المراكز الدولية المهمة بقطاعي الأمن والدفاع وعلى المؤسسات الجامعية. وفي هذا الإطار، تفاعلت الوزارة مع مقترح مركز جينيف للرقابة الديمقراطية للقوات المسلحة ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس والقاضي بإحداث

ماستير مهني متخصص في الإعلام، وحوكمة القطاع الأمني. وسيكون هذا المشروع لفائدة الصحفيين والاتصاليين المهنيين، وفي مرحلة لاحقة لإطارات الدولة. ويهدف هذا التخصص إلى تمكين الدارسين من الإلمام بصورة معمقة لمفاهيم ذات الصلة بالمجال الأمني والعسكري وتطوير قدراتهم التحليلية والبحثية والاستقصائية حول المسائل ذات الصلة.

وفي هذا المجال سيتولى ثلثة من الضباط السامين في وزارتي الدفاع والداخلية تقديم محاضرات متخصصة، بما يمكّن هؤلاء الدارسين من التعرف أكثر على تنظيم وطرق عمل قطاعي الأمن والدفاع في تونس، ويجعل المضمون الإعلامي والاتصالي مرتكزا على قواعد ومعايير مضبوطة.

وفي إطار إثراء المرجعية العسكرية للصحفيين، تنظم الوزارة كل سنة زيارات ميدانية إلى المنشآت العسكرية لفائدتهم، ليطلعوا عن كُتب على أنشطة مختلف الوحدات، والتجهيزات، وظروف عمل الأفراد خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد انعكس ذلك إيجابا على مختلف إنتاجاتهم الصحفية.

كما تجسّم الدورة الاستثنائية التي نظمها معهد الدفاع الوطني لفائدة رؤساء التحرير، حرص الوزارة على المساهمة في الإرتقاء بالأداء الإعلامي والاتصالي في قطاعي الدفاع والأمن إلى مستويات رفيعة وفي تعديل مضامين الخطاب الإعلامي، في كنف الشفافية، دعما لدور المؤسسات العسكرية والأمنية في الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها، ومكافحة الإرهاب، وتعزيزا لمكانتها في المجتمع وفي الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية.

كما تولّت وزارة الدفاع الوطني وضع مبادئ حول التعامل مع المعلومة الأمنية والعسكرية

وهي:

① الاستعداد المتواصل لتوفير المعلومة في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة، لفائدة مختلف وسائل الإعلام، وذلك تكريسا لمبدأ حق الإعلام في النفاذ إلى المعلومة، بما يستجيب لحق المواطن في الإعلام الموضوعي، واعتبارها المصدر الرسمي للحصول على المعلومات المتعلقة بها، تفاديا لنشر الإشاعات وإرباك الرأي العام.

② وجوب تفهم وسائل الإعلام للإجراءات الاحتياطية المتعلقة بالمحافظة على معنويات العسكريين وبسرية العمليات العسكرية وتجنب إعطاء معلومات خلال العمليات العسكرية لضمان نجاحها.

إن اجتثاث الإرهاب من جذوره لا يكمن في الحل الأمني والعسكري فقط، بل يستوجب مقاربة شاملة تقوم على البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والديني والحضاري والقانوني، بما يساهم في بناء الإنسان، بناء متكاملًا، على قيم المواطنة، والحوار، والاعتدال، والانفتاح على الآخر، وعلى احترام حقوقه في معناها الشامل.

وللإعلام في هذا المجال، دور أساسي في المساهمة، إلى جانب مختلف القوى الحية بالبلاد، في ترسيخ هذه القيم لدى المواطن والشباب على وجه الخصوص، وتوجيهه، وتعميق وعيه بالقضايا الوطنية، وتحسيسه بأهمية المشاركة في الشأن العام، والانخراط في أنشطة مكونات المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات وجمعيات.

إن هذا الدور ليس بالأمر الهين، فهو يتطلب خطابًا إعلاميًا، موضوعيًا، قائمًا على التخصص، والكفاءة الصحفية، وروح النقد المسؤول، والتكوين المستمر، وعلى التقيد بضوابط وقواعد المهنة الصحفية، وأخلاقياتها، بما يجعل الرؤية واضحة حول التعامل مع مختلف القضايا الوطنية وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب الذي يبقى مسؤولية مشتركة بين هياكل الدولة ومكونات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ومنظمات وكذلك وسائل الإعلام. وفي هذا المجال فإن وسائل الإعلام مدعوة إلى بناء خطاب مضاد للإرهاب، بمزيد ترسخ قيم النظام الجمهوري والدولة الديمقراطية المدنية، والمواطنة، والثقافة المستنيرة، والاعتدال، والحوار، والنقد المسؤول، فضلًا عن دوره التربوي والتثقيفي.

إني على يقين أن هذه الدورة الإستثنائية، قد ساهمت في تسليط الضوء على المؤسسة العسكرية ومهامها وتنظيمها وخصوصيتها ومقومات الدفاع عموماً، ومعرفة الصعوبات التي تعترضها في مكافحة الإرهاب وفي الإجابة على بعض الأسئلة التي أثارته حيرتكم في وقت من الأوقات. وأحسب أن دوركم في تأطير التعاطي الإعلامي والاتصالي مع الإرهاب وفي تعديل الخطاب الإعلامي سيكون له أثر بالغ في توجيه الرأي العام وتعميق حسه الوطني وطمأنته باعتبار هشاشة الانتقال الديمقراطي، وكذلك في تحسيسه وتعميق وعيه، بأن الإرهاب لا مكان له في بلادنا، متى توحدت الرؤى والمواقف، والمعالجات لهذه الظاهرة.

في الختام أجدد شكري إلى كل من ساهم في انجاح هذا اللقاء، وإلى السيدات والسادة رؤساء تحرير مختلف وسائل الإعلام الوطنية، على تفاعلهم الإيجابي مع هذه المبادرة ومع مشاغل المؤسسة

العسكرية، متمنيا لهم النجاح في رسالتهم الإعلامية ومساهماتهم في خدمة الدولة الديمقراطية ومؤسساتها وفي التعريف بأنشطة جيشنا الوطني، بما يعزّز مكانته في المجتمع، والذي سيبقى على الدوام سورا منيعا للوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.